

د / خيري نورة¹
د/ علي مهني سامي²

موضوعات العنف والجريمة في البرامج التلفزيونية الجزائرية الخاصة:
رؤية تقييمية تقويمية

Topics of violence and crime in private Algerian TV shows: An evaluative, assessment perspective

تاريخ النشر: 2020/12/15

تاريخ القبول: 2020/11/15

تاريخ الاستلام: 2020/10/18

ملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى إجراء قراءة نقدية تقييمية لمضامين البرامج التلفزيونية الجزائرية الخاصة التي تهتم بصناعة وتأطير موضوعات العنف والجريمة ، باعتبارها تُشكل تهديداً للنسق الاجتماعي من جهة، وتُشير إلى وجود خلل وظيفي في أحد الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي من جهة أخرى، وذلك من منظور المسؤولية الاجتماعية والاحتمية القيمية كأبرز النظريات الإعلامية المهتمة بأخلاقيات وآداب العمل الإعلامي، ليتم وضع مقترحات وتوصيات لمعايير ومبادئ مهنية أخلاقية يُستلزم على الصحفيين والإعلاميين الاسترشاد بها في تناول تلك الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: العنف والجريمة، القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، المبادئ المهنية و الاخلاقية، المسؤولية الاجتماعية، الاحتمية القيمية.

Abstract:

This research paper aims to conduct a critical and evaluative reading to the contents of the Algerian private TV shows that are concerned with creating and framing violence and crime issues; for these issues constitute a threat to the social order; on the one hand, and; on the other hand, they indicate the existence of a dysfunction in one of the components of social structure. This; in fact, is seen from the perspective of social responsibility and value determinism as the most prominent media theories concerned with ethics media career in order to develop proposals and recommendations for professional, ethical standards and principals that journalists and media professionals should be guided in dealing with these issues.

Keywords: violence, crime, Algerian private TV shows, professional and ethical principals, social responsibility, value determinism.

مقدمة:

تؤدي وسائل الإعلام التقليدية لاسيما التلفزيون باعتبارها ذو جاذبية بصرية، دوراً كبيراً في تحقيق الوظيفية أو إحداث مايسمى بالخلل الوظيفي، باعتبارها نسق اجتماعي تأثيراً على الفرد والمجتمع، من خلال القيام بالوظائف المنوطة بها كالوظيفة الإخبارية، التثقيفية على غرار التوعية والتحسيس لاسيما اتجاه الموضوعات التي تشكل بؤر سوداء داخل المجتمع أبرزها قضايا العنف والجريمة التي تتزايد وتيرتها حيناً وتراجع نسبياً أحياناً في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تناولها وتأطيرها بشكل يُساهم في الحد منها ومنه تحقيق البنائية الوظيفية القائمة

أساساً على العلاقات الكامنة بين مختلف الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، والوظيفة التي يقوم بها كل جزء داخل ذلك النسق، أو زيادة استفادتها، هذه المساهمة التي تتوقف أساساً على مدى الالتزام بالمهنية الإعلامية في تناول موضوعات العنف والجريمة، من حيث الانتقاء، الإبراز، التأثير وتوظيف الأدوات البصرية (مشاهد، صور، مؤثرات بصرية... إلخ) الأمر الذي دفع بالباحثين المختصين البحث في العلاقة بين تناول الإعلام لاسيما التلفزيون للعنف والجريمة وزيادة استفادتها بين الأفراد.

إن موضوع المهنية الإعلامية بما تحتويه من ضوابط وإلزاميات وأخلاقيات يكتسي إرساءها أهمية بالغة أثناء تناول الإعلامي لتلك الموضوعات التي أضحت جزءاً من الصناعة الإعلامية، هذا الالتزام الذي يعكس احترافية المؤسسة الإعلامية بوجه عام والصحفي بوجه خاص، أخلاقيات وضوابط المهنية قد تأتي في شكل قوانين أو موثائق شرف للمهنة، أو يُعليها الضمير المهني والمسؤولية الذاتية للصحفي أو الإعلامي.

وعليه، تأتي هذه الورقة العلمية لاستقراء وتقييم بعض البرامج التلفزيونية التي تبث على القنوات الجزائرية الخاصة، للوقوف أساساً على التجاوزات المهنية والأخلاقية في تأطيرها لموضوعات العنف والجريمة أو تعمل من خلال مضامينها للتحريض على ارتكابها، ومنه الدعوة إلى إرساء بعض المبادئ للأداء المهني الإعلامي في تناول تلك الموضوعات، وسيتم تناول هذه الورقة البحثية من خلال العناصر الآتية: إشكالية البحث، ضبط المفاهيم، تقييم البرامج التلفزيونية الجزائرية المتضمنة للعنف والجريمة من منظور الحتمية القيمية والمسؤولية الاجتماعية، النظريات المفسرة للعنف والجريمة في التلفزيون، مقترحات إرساء المهنية الإعلامية في تناول موضوعات العنف والجريمة.

1. إشكالية البحث:

صاحب التعددية الكمية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، تعدد في البرامج باختلاف أشكال إنتاجها سواء التي تُنتج في شكل درامي أو فكاهي ترفيهي، برامج حملت مضامين تتعلق بالعنف سواء الأسري أو ضد المرأة، وأخرى تناولت جرائم القتل، مشاهد تمت صنعها وتأطيرها بأساليب وآليات متنوعة خلقت إشكاليات بحثية عدة سواء على مستوى تناولها إعلامياً والذي من المفترض أن تُساهم في الحد منها والمساهمة في التنشئة الاجتماعية وهذا بالتزامها بأخلاقيات التناول الإعلامي، أو كفاعل مساهم في ارتكابها نتيجة للإثارة والتحريض الذي قد تُحدثها واللذان يتوقفان بحسب طريقة التأطير الإعلامي لها، ما يُحيل باختراق أخلاقيات المهنة وتصبح بذلك الرسالة الإعلامية لا قيمية تخترق مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

تبعاً لما سبق، عملت نظريتي « الحتمية القيمية » التي ترى بأن الرسالة هي القيمة، و « المسؤولية الاجتماعية » التي ترى أن للإعلام حرية تنظيمها ضوابط مهنية، على أخلاقية العمل الإعلامي بإرساء مبدأ القيمة في الرسالة الإعلامية ومبدأ الحرية بمسؤولية، ولعل من البرامج الاجتماعية التلفزيونية التي شكلت جدلاً واسعاً في طريقة تناولها وتأطيرها لموضوعات العنف والجريمة برنامج لغز الجريمة على قناة الشروق TV، وبرنامج سري جداً على قناة النهار TV، هذه البرامج والمسابهة لها مضموناً حملت عنصر الإثارة، التخويف، الفزع كأساليب استقصائية استقطابية للمشاهد.

بناءً على ماسبق، تحاول هذه الورقة العلمية الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما التجاوزات المهنية الأخلاقية في البرامج التلفزيونية الجزائرية الخاصة المتضمنة لموضوعات العنف والجريمة؟

ويندرج ضمنها تساؤلات فرعية على النحو الآتي:

- ما تقييم البرامج التلفزيونية الجزائرية المتضمنة للعنف والجريمة من منظور الحتمية القيمية و المسؤولية الاجتماعية؟

- ما النظريات المفسرة لعلاقة التلفزيون بالعنف والجريمة؟

- ما مقترحات إرساء المهنية الإعلامية في تناول موضوعات العنف والجريمة؟

2. ضبط المفاهيم:

العنف والجريمة:

يُعرف العنف ضمن حدود هذه الورقة العلمية على أنه: ذلك السلوك الفعلي أو اللفظي أو المعنوي الذي يقوم به سواء الفرد اتجاه الآخر، أو الذي تقوم به وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون والمتمثل أساساً في العنف الرمزي الممارس ضد الفرد خاصة المرأة دون إدراكها له.

فيما تُعرف الجريمة على أنها كل فعل أو الامتناع عن فعل يُجرمه المشرع بمادة قانونية، ويتوفر على الأركان الثلاثة للجريمة مايلي: الركن المادي وهو الفعل أو الامتناع فلا يُعاقب الشخص على الأفكار، والركن الشرعي فلا عقاب إلا بمادة قانونية، والمسؤولية أو الأهلية القانونية فلا يُعاقب الطفل أو المجنون والمكره»(عبد العزيز، 1987، ص 13)، ويقصد بالجريمة في حدود هذه الورقة على أنها كل فعل قتل متعمد يقوم به الفرد ضد فرد آخر والذي يتعرض من خلاله إلى إجراءات عقابية يسنها القانون.

القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة:

أعطى القانون العضوي للإعلام رقم 05-12 المؤرخ بتاريخ 15 جانفي 2012 الموافق لـ 18 صفر 1433هـ تأشيرة الانفتاح لقطاع السمعى البصري، بحيث سمحت ب بروز العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة في الساحة الإعلامية كالشروق أون لاين، النهار أون لاين وغيرها من القنوات وإن كانت عبارة عن مكاتب فقط، ليصدر فيما بعد قانون السمعى البصري رقم 07-14 المؤرخ بتاريخ 14 فيفري 2014 الموافق لـ 24 ربيع الثاني 1435هـ..

المبادئ المهنية والأخلاقية:

يقصد بالمبادئ المهنية جملة القواعد والأسس التي يجب على الإعلامي اتباعها أثناء ممارسته الإعلامية التي غالباً ما يصدرها القانون بحيث تُحدد للإعلامي ما يمكنه وما لا يمكنه القيام به كالالتزام بالموضوعية، ومنها ما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية التي تنبع أساساً من ذاتية الإعلامي غالباً أو تصدرها المؤسسة الإعلامية في شكل موثيق شرف وتُحدد له ما يجب أن يفعله وهي مبنية أساساً على القيم كاحترام الخصوصية.

ولعل من مسمياتها كذلك بأخلاقيات المهنة وهي جملة المبادئ والقيم التي لابد على الإعلاميين الالتزام والتحلي بها اتجاه أنفسهم والآخرين أثناء الأداء الإعلامي، وتُعرف «سامية محمد» أخلاقيات المهنة (قيم الممارسة) بأنها (مصطلح يشير إلى القواعد الواضحة للسلوك المهني في مؤسسات الوسائل الاتصالية، وكذلك الاتجاهات الفعالة والدعاوى المتصلة بكل ما هو ملائم في أسلوب العمل والإنجاز، ومن الأمثلة على قيم الممارسة: الفكرة النموذجية التي تتمثل في -الالتزام بالموضوعية- في أعداد الأنباء، والدعاوى المتصلة بأكثر الصور التكنولوجية ملائمة لتحقيق مهام اتصالية ذات نوعية خاصة، والدعاوى الخاصة بتحديد مقاييس المسلسلات التلفزيونية الجيدة»(جابر، 1984، ص 275)، كما تعرف على أنها: مجموع المعايير التي غالباً ما يستنّها الفاعلون فيما بينهم دونما تدخل كبير من لدن القانون، هي مزيج من القانون ومن الأخلاق ومن الأخلاقيات، وهي أيضاً طريقة

يعتمدها الفاعلون لتحديد قواعد اللعبة فيما بينهم، ويعد ميثاق الشرف جزء منها (Libois, 1994, p29).

وعليه، يُستشف من خلال المعايير المهنية والأخلاقية مدى المهنية الإعلامية للصحفيين في التعامل مع الأحداث والموضوعات وكيفية تأطيرها، هذه المهنية التي تنعكس على صورة المؤسسة الإعلامية.

المسؤولية الاجتماعية:

مبدأ أخلاقي يستلزم على الفرد العمل بما يخدم المجتمع، وفي الإطار العمل الإعلامي يتعين على الصحفي العمل بمبدأ المسؤولية اتجاه الجمهور في نقل المعلومات والأخبار بحرية شريطة الالتزام بما يمليه المجتمع من تقاليد وقيم.

فهو المهام التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة أمام المجتمع، على أن يكون ذلك في إطار تمتع الصحافة بالحرية القائمة على المسؤولية والمنهج الأخلاقي الذي حدده المجتمع والقانون («حجاب، 2003، ص 191)، وهو ما أشار إليه ضمناً «محمد حسام الدين» الذي تناولها بمفهوم «مجموعة من الوظائف التي تلزم الصحافة بتأديتها، مع مراعاة قيم مهنية معينة كالدقة، الصدق والموضوعية» (حسام الدين، 2003، ص 18). يتضح من المفهومين السابقين أن المسؤولية الاجتماعية الإعلامية تقوم على مبدأ التزام الإعلام بالقيم المهنية المتعارف عليها كالدقة والموضوعية والأمانة ومراعاة طبيعة المجتمع من حيث ثقافته ومعتقداته، إضافة لقيامها بوظائف تتصل بتلبية حاجات المجتمع ومتطلباته.

وعليه، نجد أن المسؤولية الاجتماعية من سمات وسائل الإعلام، المرتكزة على تحقيق الديمقراطية في المجتمع وتطبيق بعض الالتزامات المعترف بها ضمناً، إضافة إلى مجموعة مبادئ أخلاقية تُساعد الإعلام على تقديم الحقيقة والعدالة للمجتمع (McQuail, 2010, p114) وتشير «فيغيان» John Vivian إلى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية تُقيم الأداء الإعلامي لهذه الوسائل من خلال الوظائف والتأثيرات التي يقوم بها في المحيط الاجتماعي (Vivian, 2006, P 490)، كما تُشير رؤية «بياجي» Shirley Biagi «إلى أن هذه النظرية تؤكد على مفهوم الصحافة الليبرالية الحرة؛ شريطة أن يكون ذلك في ضوء ما يجب على هذه الصحافة أن تقدمه وفق التزاماتها نحو مجتمعها» (Biagi, 2005, P350).

الحمية القيمية:

تتعلق بنظرية الحمية القيمية في الإعلام التي جاء بها المفكر الجزائري «عزي عبد الرحمان»، التي ترى أن «الرسالة هي القيمة» (عزي، 2011، ص 09)، فالافتراض الذي تنطلق منه هي أن الإعلام رسالة، وأهم معيار لهذه الرسالة هو القيمة، فكلما كانت القيمة إيجابية كلما كان التأثير إيجابياً ومنه المساهمة في تحقيق الوظيفية والحفاظ على المنظومة القيمية التي تُشكل المجتمع وتُحدد السلوك الفردي، وتُشير هنا إلى أن المقصود بالحمية اعتبار متغير رئيس أنه المحرك الأساس في تفسير أو فهم أي ظاهرة، ويتمثل في هذه النظرية «القيمة» أما الظاهرة فتخص الإعلام والاتصال، بمعنى أن أي ظاهرة تفسر وتفهم من حيث قربها أو بعدها عن القيمة» (عزي، 2011، ص 09).

3. البرامج التلفزيونية الجزائرية المتضمنة للعنف والجريمة من منظور الحمية القيمية و المسؤولية الاجتماعية
تُعد الصناعة التلفزيونية فاعلاً مؤثراً على المتلقي، إذ يتم العرض المشهدي وفق أنساق وأشكال متعددة تسترشد بأدوات تأطير وإنتاج عدة لاستمالة المشاهد وخلق تواصل بصري بينهما.

منذ فتح قطاع السمع البصري في الجزائر عام 2012، وبدء تجربة الفضائيات الخاصة، شهدت الساحة الإعلامية

في البلاد إنشاء عدد كبير من المحطات التلفزيونية صاحبها تعدد في الشبكات البرمجية سيما الاجتماعية منها، هذه الأخيرة التي انفلتت العديد منها عن آداب وأخلاقيات العمل الإعلامي.

انطلاقاً مما سبق، فإن المتتبع الناقد لبرنامج لغز الجريمة على قناة الشروق TV، وبرنامج سري جداً على قناة النهار TV يستشف غياب المسؤولية الاجتماعية والقيمة في صناعة المضامين التي تُعنى بالعنف والجريمة، التي جاءت في قالب درامي يُعيد إنتاج أحداث واقعية في المجتمع الجزائري، هذه البرامج الاستقصائية التي تأطر أحداث العنف، الاختطاف، القتل... إلخ بصورة أكثر عنفاً، وتخويفاً تُظهر أجساد الضحايا ومشاهد الدماء وأساليب وأدوات ممارسة العنف بطريقة أكثر تفصيلاً وبمشاهد مروعة تضع المشاهد في حالة من الذعر نتيجة للإثارة التي طغت في صناعتها، والإفراط في تجسيدها الذي يُعد أسلوب تعليمي للمشاهد، بشكل يُسهل عليه التقمص الوجداني للأدوار التي يتلقاها التي قد تطال المنظومة القيمية الأخلاقية للمشاهد والتي تزداد احتمالياتها مع تكرار التعرض لتلك المضامين، لتصبح الرسالة هي الإثارة، التخويف، الترهيب، العنف، والقتل، منفلةً بذلك عن القيمة في الرسالة التي جاءت بها النظرية المعيارية « الحتمية القيمية بحيث كون الصناعة الإعلامية ذات صلة بالقيم لتحدث الأثر الإيجابي المقبول اجتماعياً، ففي الوقت الذي يفترض أن تقوم مثل هكذا برامج بتسليط الضوء على هذه الموضوعات بطريقة تُساهم فيها بالتوعية والتحسيس بخطورتها والدعوة لتبني القيم الإيجابية وتعزيزها، نجدها تكتفي بالقيمة الخبرية وتصوير الأحداث بتفاصيل تستهدف إثارة المشاهد بالدرجة الأولى، الأمر الذي من شأنه أن يُخل بالنسق الاجتماعي وإحداث الخلل الوظيفي، مع الإخلال بمبدأ المسؤولية الاجتماعية التي نادت بحرية الإعلام في تناول الموضوعات والقضايا شريطة الالتزام بآداب المهنة وإعلاء الضمير المهني والمسؤولية الذاتية اتجاه المجتمع أثناء تناول مثل هكذا موضوعات.

إن تحليل المشهد الإعلامي لهذه البرامج والمشاركة لها من حيث المضامين وآلية صناعة المشاهد، يوحى بتجاوزات مهنية أخلاقية في تناولها لموضوعات العنف والجريمة كالمبالغة والتهويل في تأطير الأحداث، ذكر تفاصيل وأدوات ارتكاب العنف والجريمة، عدم مراعاة خصوصية المشاهد متناسين النتائج الوخيمة النفسية التي قد تلحقها به تلك المشاهد العنيفة بغض النظر عن المرحلة العمرية له، ومنه غياب وتدني البعد الأخلاقي والقيمي في الرسالة الإعلامية فضلاً عن البعد المهني من حيث الالتزام بقيم التوازن والإثارة بطابع إخباري لا تحريضي على السلوك، ففي الوقت الذي لا بد أن تقوم هذه البرامج بوظيفتي التحسيس والتوعية وحث المشاهد على تعديل سلوكياته وتثبيته ما هو إيجابي، عملت على التحريض والإثارة والبعد عن القيم والمسؤولية الأخلاقية، وستبقى هكذا في حال عدم مراجعتها لطرائق وآليات صناعتها لتلك المضامين.

4. النظريات المفسرة لعلاقة التلفزيون بالعنف والجريمة:

استلزاماً لما سبق، ونظراً لخطورة المشاهد التي تصورها برامج العنف والجريمة، أرتأينا التطرق إلى بعض النظريات التي فسرت العلاقة بين التلفزيون والعنف، إذ ترى بأن العنف ينتقل من التلفزيون إلى سلوكيات المشاهدين، من ذلك:

4.1. نظرية التطهير أو التنفيس:

تعتمد النظرية على افتراض أن تطهير العواطف والمشاعر عبر التجربة المباشرة، إذ أن مشاهدة أفلام العنف على التلفاز تسمح بتصريف إحباطات المشاهد من خلال المعاشية الخيالية بدلاً من الواقعية، لذا فمشاهدة العنف تعمل كصمام أمان بصرف الإحباط والشعور بالعداء» (موسى ، 1986، ص 157) ، وبالتالي فتفترض أن مشاهدة العنف في التلفزيون تُفيد في التخلص من مشاعر العدوانية المكبوتة لدى المشاهد كنوع من التنفيس، فبحسب هذه

النظرية «أن وسائل الإعلام تخفف من خلال عرضها لمشاهد العنف من شدة التوتر لدى المشاهدين الأمر الذي من شأنه أن يمنع المشاهد من القيان بتصرفات عنيفة واقتصار العنف على المشاهد التي يراها في التلفزيون» (علي ، 2017، ص 42).

ويعتبر «فيشباخ Feshbach» أبرز المؤيدين لمفهوم نظرية التطهير، إذ يرى مع متبني النظرية أن مشاهدة ممثل تلفزيوني في دور يتسم بالعنف والعنصرية تجعل الفرد يشارك في أعمال الممثل العدوانية، وذلك يؤدي إلى خفض حاجة هذا الفرد إلى الانخراط في أعمال عدوانية حقيقية، أي أن السلوك العدواني لشخصيات مسلسلات الجريمة وأفلام العنف يمكن أن تكون نوعاً من التنفيس عن احباطات متراكمة لدى المشاهد فتقل احتمالات السلوك العدواني لديه» (شعبان ، 2020) ، نظراً للقدرات التأثيرية للتلفزيون كالصورة، الحركة، زوايا التصوير... إلخ، وهو ما تتضمنه نظرية التعلم بالملاحظة المشار إليها سابقاً، على غرار نظرية التعزيز فتلك المشاهد قد تعزز السلوك العنيف المتواجد لدى المشاهد.

4.2. نظرية إثارة الحوافز العدوانية:

تقوم النظرية على أساس أن التعرض لمشاهد العنف في التلفزيون يساهم في إثارة وتحفيز السلوك العدواني لدى المشاهد، وعليه تعمل على مبدأي المنبه والاستجابة مما يبين اختلافها مع النظرية السابقة، «فالمداومة على مشاهدة العنف في وسائل الإعلام يؤدي إلى ارتفاع حدة الإثارة العاطفية والنفسية مما ينعكس على شكل استجابة التي تكون في شكل سلوك عدواني، وتتلاحم عوامل عدة مع مشاهدة العنف في ظهور السلوك العدواني كالتهميش والشعور بالإحباط لدى المشاهد» (قراط ، 2001، ص 14).

4.3. نظرية التعلم بالملاحظة:

يطلق عليها كذلك نظرية التعلم الاجتماعي أو نظرية النمذجة، وتقوم على فكرة أساسية وهي أن المشاهد بإمكانه تعلم السلوك العنيف من خلال ملاحظتها لمشاهد العنف التي يعرضها التلفزيون، «ويرى صاحب النظرية العالم النفساني» ألبرت بندورا Bandura Albert «أن غالبية السلوكات الإنسانية تكون بالملاحظة عن طريق ما نسميه بالنمذجة، فمن خلال ملاحظة الفرد للآخرين يكون فكرة عن كيفية تكوين سلوك ما» (العقاد ، 2011، ص 115) ، ومنه باستطاعته تعلم وتقليد سلوك الشخصيات العدوانية التي تقدم له نماذج ليقتدي بها وتوفر فرص تعلم السلوك العدواني.

4.4. نظرية تدعيم السلوك:

تُعرف كذلك بنظرية التعزيز بمعنى أن مشاهد العنف في التلفزيون تُدعم وتعزز السلوك العنيف المتواجد لدى الفرد الذي يميل بطبعه إلى العنف، بخلاف الفرد الذي لا يميل إلى العنف وبالتالي لا يتأثر بالمشاهد التلفزيونية العنيفة، «فيجد المتلقي الراحة النفسية عندما يجد التناغم في الاعتقادات والقيم والتصرفات الموجود عنده وتلك التي تعرضها وسائل الاتصال، فتتعزيز قناعاته وميوله ورغباته، ووفقاً لأصحاب هذه النظرية كـ «كلابنر Klapper» ينحصر التعزيز في المشاهدين الذين ينقصهم الاستقرار الشخصي والاجتماعي» (الأمير ، 2013، ص 95).

5. مقترحات إرساء المهنية الإعلامية في تناول موضوعات العنف والجريمة

إن التزام أي مؤسسة إعلامية بالمعايير المهنية والأخلاقية أثناء تقديم المواد الإعلامية، من أبرز المؤشرات إن لم نقل جلها التي تعكس احترافية صحفيها وكفاءتهم المهنية، هذه المعايير التي لابد أن تزداد احتكاماً من قبل الصحفيين خلال تناولهم لموضوعات العنف والجريمة نظراً لطبيعتها، بحيث تُشكل ضوابط ألزم أخذها بعين الاعتبار

في صناعة تلك المضامين.

وعليه، نوجز مجموعة من الضوابط والإلزاميات المهنية والأخلاقية الواجب على الصحفيين اتباعها في تناول موضوعات العنف والجريمة، هذه الضوابط منها ما هو متعارف عليها والمستنبطة من مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، ومنها ما تستدعيه طبيعة المضامين التي خصصناها بالذكر في هذه الورقة العلمية، وعليه يُمكن سرد تلك الضوابط على النحو الآتي:

- معايير ترتبط بالقيم المهنية التي تحكم أداء الصحفيين خلال جمع وتحرير وصناعة المادة الإخبارية منها:

- الدقة:

بمعنى التحقق من صدق المعلومات والأخبار التي تتضمنها المادة الإعلامية وعدم وجود تناقضات بينها، إضافةً إلى تجنب كلمات ومرادفات الشك «من الممكن، ربما، قد،... إلخ»، لذا على الصحفي أن يكون دقيقاً قدر الإمكان في الألفاظ والإحصائيات التي يقدمها للمشاهد كي لا يفقد مصداقيته.

- الموضوعية والحياد:

نقصد بها الطرح غير المتحيز للمعلومات والأخبار، المرتبطة بالأحداث والموضوعات والظواهر، فعلى الصحفي تجنب التدخل ولو بطريقة غير مباشرة في محتوى المادة الإعلامية.

- التوازن:

يعتبر التوازن من عناصر المرتبطة بالموضوعية، إذ هو صفة مهنية تعني استكمال الخبر من جميع جوانبه، وإعطاء لكل واقعة حجمها المناسب، و التوازن لا تعني إيراد كل الملاحظات التافهة المحيطة بالحدث، وإنما يعني اختيار وترتيب الحقائق، لتقديم رؤية متكافئة للأحداث، فالتوازن في العمل الصحفي يُقصد به عرض مختلف وجهات النظر التي لها علاقة بالموضوع، دون التحيز لرأي دون آخر، ويُمكن القول بأن ذكر تفاصيل العنف والجريمة غير المهمة والمملة أحياناً لبعض الأحداث قد تكون إخلالاً بمبدأ التوازن كقيمة مهنية، بل قد يؤدي ذكرها إلى زيادة استفحالها كما أشرنا سابقاً.

- عدم المبالغة والتهويل وتضخيم الأحداث ووصفه؛ إلى جانب ألا تكون الإثارة قيمة مقصودة في المادة الإعلامية، فقد تُصبح المبالغة تحريض في بعض الحالات.

- عدم ذكر أدوات التعنيف أو الجريمة مهما كانت طبيعتها، إذ ترى الباحثة أن ذكرها لا يُقدم أي قيمة إعلامية للمشاهد بل قد يساهم في تعزيز السلوك فتجنب ذكرها لا يؤثر على حق الجمهور في المعرفة.

- عدم نشر تفاصيل وطريقة التعنيف أو ارتكاب الجريمة بشكل مفرط وتهويلي، وعليه لابد من الاكتفاء بالتفاصيل الجوهرية ذلك أن الإسهاب في ذكر مُلابسات الحدث قد يكون بمثابة أسلوب تعليمي للمشاهد، وقد تُأول أحياناً كطريقة غير مباشرة في التحريض على العنف والجريمة، وعليه ترى الباحثة بضرورة عدم إسهاب الصحفي في الإجابة على السؤال كيف؟ في مثل هكذا موضوعات من مُنطلق أن العمل الإعلامي يُقدم للجمهور المعلومات الجوهرية حتى ولو في التفاصيل، فتقديم التفاصيل المملة قد يُفقد طبيعة المادة في كونها مادة تُنشر في وسيلة إعلامية.

- تجنب المشاهد المثيرة، فيجب أن لا تكون الإثارة قيمة مقصودة في حد ذاتها.

ومن المعايير الأخلاقية النابعة من خصوصية المجتمع من جهة ومن المسؤولية الذاتية للصحفي اتجاه المادة الإعلامية، منها تم بلورته من الدراسة التحليل، تمثلت أساساً في ضرورة مراعاة قيم وتقاليد المجتمع الجزائري أثناء إنتاج البرامج، على غرار الالتزام بالمبدأ الأخلاقي في نشر صور الضحايا، فموافقتهم على إظهارهم لا يعني عدم موازنة الصحفي بين المعيار المهني والمعيار الأخلاقي.

خاتمة:

تأسيساً على ماسبق، يعتبر الالتزام المهني في تناول الإعلامي لمختلف الأحداث والقضايا من آداب المهنة، يزداد هذا الالتزام في تناول موضوعات العنف والجريمة نظراً لحساسية وخطورة هذه الظواهر الاجتماعية، التي تستدعي التحلي بالمسؤولية الاجتماعية وإرساء القيم الإيجابية والمعايير المهنية والأخلاقية، ونظراً لتسجيل العديد من التجاوزات في تلك القيم والمعايير في بعض البرامج التلفزيونية الجزائرية الخاصة مما يسبب في شرح الوظيفة الإعلامية.

وعليه، من المقترحات والتوصيات التي نرى بفاعليتها في إرساء المهنية الإعلامية في تناول موضوعات العنف والجريمة نذكر:

1. طرح مقاييس أكاديمية تُعنى بالإعلام الاجتماعي وفتيات تناول الإعلامي للقضايا الاجتماعية بوجه عام وموضوعات العنف والجريمة بوجه خاص، فضلاً عن المعايير المهنية والأخلاقية التي لابد للصحفي الالتزام بها، أثناء تحرير المواد الإعلامية لتلك القضايا بغية رفد الإعلام التلفزيوني الجزائري الخاص بصفة عامة بكوادر إعلامية مؤهلة علمياً وعملياً تعمل على رفع سوية المعالجة الإعلامية لمثل هكذا موضوعات.
2. الاهتمام بالدورات والبرامج التدريبية المستمرة للصحفيين في معالجة موضوعات العنف والجريمة، بهدف إيجاد آلية تنفيذية لتفعيل مقترحات تطوير الأداء الصحفي، كإعداد ورقة لمبادئ مهنية أخلاقية يسترشد بها الصحفيون أثناء معالجتهم لتلك الموضوعات.
3. زيادة الاهتمام بالتحليل والتفسير باستخدام الاستمالات العقلية والعاطفية أثناء إنتاج هذه البرامج، بشكل لا يطغى عليه طابع الإثارة، من خلال تقديم الحلول وتوعية وتحسيس المشاهد بخطورة هذه الممارسات الأخلاقية.
4. إعادة مراجعة الإنتاج الإعلامي للبرامج الاجتماعية، لاسيما التي تندرج ضمن الطابع الاستقصائي، بمراعاة المعايير والقيم الاجتماعية بما يحفظ ويصون كرامة الإنسان وخصوصيته، بالابتعاد على أساليب التخويف والترهيب، وانتهاك الآداب وغيرها من الأساليب التي تؤدي بشكل أو بآخر إلى التجريح واستفحال تلك الممارسات.

قائمة المراجع:

1. عامر عبد العزيز، شرح الأحكام العامة للجريمة في القانون الليبي: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، منشورات جامعة قاريونس، 1987.
2. سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، دار المعرفة الجماهيرية، الإسكندرية، 1984.
3. محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، المجلد 6، دار الفجر، القاهرة، 2003.
4. محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
5. عبد الرحمان عزي، دعوة إلى فهم : نظرية الحتمية القيمية في الإعلام، الدار المتوسطة، تونس، 2011.
6. عصام سليمان موسى، المدخل للاتصال الجماهيري، مكتبة الكتاني، الأردن، 1986.
7. محمود عبد السلام علي، الفكر الإعلامي الحديث، دار المعتر، الأردن، 2017.
8. سمير شعبان، «الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها»، نقلًا عن: <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/1/7123/D0204.pdf> بتاريخ: 2021/03/23، سا: 22:04.
9. محمد قيراط، الإعلام والمجتمع، مكتبة الفلاح، الكويت، 2001.
10. عصام عبد اللطيف العقاد، سيكولوجية العدوانية وترويجها، دار الغريب، القاهرة، 2011.
11. وعد إبراهيم خليل الأمير، «العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث: دراسة ميدانية في دار إصلاح الأحداث»، دار الكتب والوثائق العراقية، العراق، 2013.
12. Cf. Libois. B, «Ethique de l'information», Université de Bruxelles, 1994, p29.
13. McQuail, Denis, Mass communication theory: An introduction, 6th edition, Sage Publications, 2010,.
14. John Vivian, The Media of Mass Communication, Pearson Education Inc, U.S.A, 2006,.
- 8 Shirley Biagi, Media Impact: An Introduction to Mass Media, Wadsworth, U.S.A , 2005.